التعليم الابتدائي في الجزائر بين المدرسة الفرنسية والكتاتيب القرآنية (1880–1914)

أ. عبدالحميد عومري – جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس ملخص:

يعالج هذا المقال التعليم الابتدائي لأطفال الجزائريين نماية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث حدث تنافس بين المدرسة الفرنسية والكتاتيب القرآنية في سياسة الاستقطاب، وتدخلت الادارة الاستعمارية لفرض التعليم الاستعماري والحد من التعليم القرآني، فهذا المقال يسلط الضوء على تطوّر عدد المدارس الفرنسية والتلاميذ الجزائريين بما من سنة 1880 إلى غاية سنة 1914، والمناهج التربوية وأهم مواد التدريس، في المقابل دراسة أوضاع الكتاتيب القرآنية وضرورة إصلاحها وتطويرها، والسياسة التعليمية اتجاه المدارس القرآنية.

ABSTRACT

Event competition between the French school and Quranic school in the polarized politics, intervened colonial administration to impose colonial education and the reduction of Quranic education, this article sheds light on the evolution of the number of French schools Algerians by pupils from 1880 to 1914, and educational curricula, and then study the situation Quranic school, and the need for reform, educational policy and the direction of the Koranic schools.

مقدمة:

يعتبر التعليم الابتدائي القاعدة الأساسية لتكوين النشء، وتوجيهه حسب السياسة التعليمية المعتمدة، كما أنه المنطلق الحقيقي في تحقيق سياسة

الدمج، في المقابل سعت الكتاتيب القرآنية في الحفاظ على التعليم القرآني لمواجهة أهداف التعليم الاستعماري، ولهذا فالمدرسة كانت مظهر من مظاهر الصراع الثقافي بين الاستعمار والمجتمع الجزائري. فما هي السياسة التعليمية الفرنسية في المرحلة الابتدائية؟ وما هو واقع الكتاتيب القرآنية؟ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

1-مدارس التعليم الابتدائي الفرنسية:

1-1المرحلة الأولى 1880-1892.

المرحلة التحضيرية، ثم مرحلة الطور الأول، ثم مرحلة التعليم الرئيسي (1)، فالمرحلة التحضيرية، ثم مرحلة الطور الأول، ثم مرحلة التعليم الرئيسي (1)، فالمرحلة الأولى يتم فيها تحضير الطفل نفسيا، وطريقة الكتابة والقراءة ليمهد للمرحلة الثانية، ثم المرحلة الثالثة التي يتحصل فيها على شهادة التعليم الابتدائي الأساسي، وسنأخذ بعض الاحصائيات عن تعليم أبناء الجزائريين في المدارس الفرنسية حتى يتبيّن لنا مدى استجابة الجزائريون للسياسة الاستعمارية.

كان عدد التلاميذ في المدارس العربية الفرنسية 1.150 أو عدد التلاميذ في المدارس العربية الفرنسية 3.172 تلميذا سنة 1880⁽²⁾، وهو عدد ضئيل مقارنة بعدد السكان، ولهذا لجأت الادارة الاستعمارية إلى إنشاء المدارس الوزارية كسياسة جديدة من أجل نزعة سلطة البلديات على مدارس التعليم الفرنسية ووضعها تحت الرقابة الوزارية؛ «حيث قرر المرسوم الوزاري الصادر في 09 نوفمبر 1881 بإنشاء ثمانية "مدارس وزارية" في بلاد القبائل»⁽³⁾، لكن تم بناء أربعة فقط بسبب ضغط المستوطنين واستجابة الوالي العام لهم، وتوزعت المدارس الأربعة على تيزي راشد، تاوريرت، ميرا، وجمعة الصهاريج، وفي سنة 1884 أصبح عدد المدارس الوزارية ست مدارس، وعدد التلاميذ المسجلين ستمائة تلميذ⁽⁴⁾، وقد انشأت هذه المدارس

نتيجة النزعة التربوية لجول فيرى، لكن هذا المشروع لم يتطوّر بسبب معارضة المستوطنين والضغط على الحاكم العام في الجزائر بعدم تطبيق تلك السياسة.

إن المستوطنين همهم الوحيد هو الحفاظ على امتيازاقهم ومكانتهم، بينما جول فيري كان يفكر في مستقبل الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية، فهزيمة فرنسا في الحرب البروسية هو نتيجة تراجع المنظومة التربوية والتعليمية في فرنسا، وقد يؤثر على انتشار الحركات الانفصالية داخل الامبراطورية، فأصدر قانون اجبارية التعليم 1882، والقانون الخاص بالجزائر سنة 1883، مما ساهم في رفع عدد المدارس والتلاميذ بعد هذه السنة؛ ففي وثيقة عن التعليم الأهلى ضمن منشورات الحكومة العامة نشرت في كتاب نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر تضمنت عدد المدارس التي أنشئت في فترة (1883–1887) والمقدرة بـ 50 مدرسة موزعة على النحو التالي: «منها 29 في عمالة الجزائر، و23 في عمالة قسنطينة، و07 مدارس في عمالة وهران» (⁵⁾، وقد تطور عدد التلاميذ من 4.094 تلميذ سنة 1883 إلى 9.064 تلميذ سنة 1887، ثم ارتفع العدد إلى 23.823 تلميذ سنة 1898، وهكذا يكون معدل الزيادة السنوية هو 13 مدرسة و 32 قسما، وحوالي 2.000 تلميذ، فالجحهودات كما هو واضح معتبرة إلا أنها غير كافية إذا ما ذكرنا بأن عدد الأطفال الذين هم في سن الدراسة يقدر بحوالي 680.000)، ومعنى هذا أن نسبة التمدرس لم تصل إلى واحد بالمئة، ومن بين 170 طفل هناك طفل واحد سجل اسمه المرحلة التحضيرية وقد ينتهي مشواره فيها لبعد المسافة وقلة الامكانيات.

إن الحماس الموجود في أروقة الوزارة والادارة لم يقابله حماس بمستواه في تطبيق وتنفيد تلك القوانين والتعليمات؛ حيث استنكر تقرير التفتيش عام 1888 عدم تشابه بين البرامج التعليمية الموجودة في فرنسا والبرامج التعليمية

المطبقة في الجزائر، كما قدم مشروع سنة 1889 للتركيز على التعليم المهني⁽⁷⁾، ومع نحاية عقد الثمانينيات من القرن التاسع عشر كان عدد المدارس الخاصة بالأهالي خمسة وسبعون مدرسة، منها ثلاث مدارس رئيسية فقط التي تتيح لتلامذتما إمكانية متابعة دراستهم حتى الشهادة الابتدائية، وتسعة وثلاثون مدرسة للطور الابتدائي الأول (Ecole Elémentaire) وثلاثة وثلاثون مدرسة يؤطرها ممرنون للتعليم التحضيري تشتمل هذه المدارس للأطوار الثلاثة على مائة وخمسة وعشرين قسما يضاف إليها تسعة وعشرون قسما ملحقا بالمدارس الفرنسية، وتشير الاحصائيات إلى أن عدد الأطفال المتمدرسين في جميع المدارس العمومية والخاصة سنة 1890 يزيد قليلا عن إحدى عشر ألف تلميذ"⁽⁸⁾، وهذا يعنى أن نسبة التعليم تحسنت في فترة 1887—1890.

1-2 المرحلة الثانية 1892-1914

تعد سنة 1892، بداية الانطلاقة الحقيقية في رسم السياسة التعليمية في الجزائر؛ فقد دعا وزير التعليم العمومي بورجوا أمام مجلس الشيوخ سنة 1892 إلى ضرورة اعتماد برامج تعليمية في الجزائر حسب طبيعة البلاد، وتجنب النقل الحرفي للبرامج الموجودة في فرنسا لاختلاف الظروف⁽⁹⁾، وقدم السيد كامبون دراسة شاملة عن قضية التعليم الابتدائي عند الأهالي وطريقة إصلاحها، ونوقشت في مجلس الشيوخ الفرنسي بتاريخ 5 أفريل 1892، حيث طالب بإجراء مجموعة من الاصلاحات منها:

1-أن يتم تنظيم التعليم الابتدائي وفقا لخطة مدروسة حسب المناطق بداية المدن المختلطة الكبيرة، والقبائل الصغيرة، والمدن التي تعاني من نقص المدارس الموجهة لتعليم أبناء الجزائريين المسلمين.

2- أن تتوفر هذه المدن على العدد الكافي للمدارس من أجل استيعاب كافة الأطفال الذين هم في سن الدراسة.

3- تنظيم المدارس وتقسيمها إلى ثلاثة: أساسية ويرأسها مدير فرنسي، وابتدائية ويرأسها معلم فرنسي، وتحضيرية ويديرها مساعد تربوي.

4-يتم اعتماد البرنامج التعليمي التي وضعته إدارة أكاديمية الجزائر العاصمة بالتنسيق مع وزير التعليم العمومي 1890(10).

5-تقام دورات التعلم في العمل اليدوي والتعليم الزراعي في المدارس الكبرى وفقا لبرنامج 1890.

6-التنسيق بين وزير التعليم العمومي والحاكم العام في الجزائر والادارة العليا لتعليم الأهالي في إنشاء المدارس وتوزيعها جغرافيا واستخدام اعتمادات الميزانية المخصصة للتعليم واستحقاقات الموظفين، كما يقدم الحاكم العام كل سنة للوزير لمحة عامة عن المدرسة، من أجل تطبيق اعتمادات الميزانية، ووضع مخطط عام لتأسيس المدارس ويتم الموافقة عليه من طرف مجلس الحكومة، كما يكلف الحاكم العام بالإشراف وتنظيم التعليم المهني والزراعي .

7-يتم إنشاء مدارس للبنات ورياض الأطفال في المدن المختلطة، وتعطى الأولوية في برامج تلك المدارس إلى ممارسة الإبرة والرعاية المنزلية، ويتم الاشراف على هذه المدارس من طرف أساتذة اللغة العربية، أو أستاذات اللغة الفرنسية، أو من الأخوات ويساعد المشرف مساعد تربوي من الجزائريين (11)، كما أوصى التقرير برفع أجور مفتشي المدرسة الابتدائية وزيادة المنح من أجل مراقبة دقيقة للمدارس الابتدائية، وفي ختام التقرير يذكر أن هذه المقترحات سيتم تسويتها عبر المراسيم الجمهورية (12).

وضعت أكاديمية الجزائر في السنة نفسها (1892) مخطط آخر لنشر التعليم بين الأهالي، أعطت الأولوية لإنشاء المدارس كخطوة أولى، في كل من منطقتي القبائل الكبرى والصغرى، وفي تسع عشرة مدينة وهي: الجزائر، وهران، قسنطينة، البليدة، المدية، شرشال، مليانة، تلمسان، مستغانم، معسكر، سيدي بلعباس، تيزي وزو، دلس، سطيف، بجاية، باتنة، عنابة، قالمة، بسكرة، ويوجد بحذه المناطق ستين ألف طفل في سن الدراسة (13)، وهذه المناطق استراتيجية متوزعة بين شرق الجزائر وغربها وجنوبها.

واستجابة لتلك النصائح والتقارير، صدور مرسوم جديد في 18 أكتوبر 1892؛ أكد مبدأ مدارس التعليم العام مفتوحة أمام الأطفال الجزائريين مثلهم مثل الأطفال الأوربيون وبنفس الشروط، كما أن مدارس التعليم الأهلي هي أيضا مفتوحة في وجه الأطفال الفرنسين والأجانب الذين يريدون التسجيل فيها"(14)، وقد خصص البرلمان اعتماديا ماليا إضافيا لسنة 1892–1893 بمبلغ أربعمائة ألىف فرنىك لإنشاء المدارس، ومبلغ مائة وخمسين ألف فرنىك للمرتبات والتعويضات (15)، فقرارات هذا المرسوم تعطي بعدا اجتماعيا في المنظومة التربوية بدمج المجتمع الجزائري في المجتمع الاستيطاني، وتسهيل احتكاك أطفال الجزائريين بالثقافة الفرنسية.

ارتفع عدد تلاميذ الجزائريين في المدارس الفرنسية نتيجة الاصلاحات و احبارية التعليم «ويرجع سبب ارتفاع عدد التلاميذ في المدارس إلى قانون إجبارية التعليم؛ حيث تطوّر عدد الأطفال الجزائريين الذين كانوا يؤممون المدرسة الفرنسية، فقد كان عددهم سنة 1879 على سبيل المثال لا يزيد عن 3172، وفي سنة 1892؛ أي بعد الإصلاحات التي أقرها قانون جول فيري، بلغ العدد 1890»، وتدل إحصائيات أخرى أن عدد التلاميذ الجزائريين وصل إلى

12263 تلميذ، سنة 1892 ؛ أي في ظرف عشر سنوات ، تزايد العدد بنسبة 800 تلميذ سنويا، ورغم ذلك فإن هذه الأعداد قليلة مقارنة بعدد الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة، ولنأخذ على سبيل المثال إحصائيات 1889؛ بعد ست سنوات من صدور مرسوم إجبارية التعليم:

-عدد الأطفال ذكورا وإناثا الذين بلغوا سن التمدرس من سن 6 إلى 13 سنة: 535.389 .

-عدد المسجلين ذكورا وإناثا في المدارس الابتدائية : 10.631. (17)، بنسبة مئوية تقدر بـ1.98، وتلميذ من بين 50 طفل.

إذا نظرنا إلى هذه الاحصائيات فمن بين 100 طفل يتعلم طفلان. أي بنسبة 2% ، بينما وصلت نسبة التمدرس لدى المستوطنون 84% نماية القرن التاسع عشر؛ حيث وصل عدد المسجلين 78.531 طفل من بين القرن التاسع عشر؛ حيث وصل عدد المسجلين أن فئة حد ضئيلة من الحزائريين القاطنين في المدن الكبرى قبلت بتوجيه أولادها إلى المدرسة الفرنسية دون التخلي عن أصولها الثقافية والدينية، فقد كان ينظر إلى هذا السلوك كنوع من الخضوع والقبول بالأمر الواقع (19)، كما أن الظروف الاجتماعية لم تسمح للجميع بإرسال أبنائهم للمدرسة.

بدأ تواجد عدد التلاميذ في المدارس الفرنسية بتزايد مستمر مع مطلع القرن العشرين "فكان عدد التلاميذ الذين ألتحقوا بالمدرسة الفرنسية 25000 تلميذ سنة 1900"(20)، وفي عام 1901 كان مجموع التلاميذ والطلاب من كلا الجنسين، مسلمون وأوروبيون 199.734 ، بحيث كان نصيب الذكور من هذا العدد 140.551 ، بينما كان نصيب الاناث من عدد هذه المقاعد الدراسية 59.183 مقعدا (21)، وقد بلغت تكاليف التعليم العمومي الموجه لأبناء

252 08 العادد

الجزائريين 1.116.702 فرنك لسنة 1901⁽²²⁾، وهو مبلغ ضعيف لأنه لا يمثل حتى العشر من الضرائب التي كان يدفعها الجزائريون فمثلا قدرت سنة 3 لعشر من الضرائب التي كان يدفعها الجزائريون فمثلا قدرت سنة 4895 به 16.187.092 فرنك (23)؛ وكتب رئيس بلدية العمومي كما (عين البنيان حاليا) في احتجاج له بأن: " تتوزع مصاريف التعليم العمومي كما يلي: 52 فرنك لكل تلميذ فرنسي، و2 فرنكان لكل تلميذ أهلي "(²⁴⁾؛ أي بنسبة 4% من ميزانية التعليم موجهة لأبناء الأهالي، و96 % مخصصة لأبناء المستوطنين رغم قلة عددهم.

بادر جونار بمجموع اصلاحيات عند تعينه كوالي عام على الجزائر، كما حاول التقرب إلى الجزائريين وهو ما انعكس على التعليم وارسال الجزائريون أبناءهم إلى المدارس الفرنسية؛ ففضلا عن عدد التلاميذ في المدارس فقد بلغ عدد الأقسام المفتوحة للأهالي 97 قسما في فترة من سنة 1901 إلى 1906 وعدد التلاميذ فيها 3880 تلميذ (25)، بينما استفاد الأوروبيون من فتح 497 قسما أفسات أسما الشاسع في الاستفادة من المؤسسات التعليمية، وازدواجية التعامل في السياسة التعليمية الاستعمارية اتجاه ابناء الأهالي وأبناء المستوطنين.

ويقدم لنا الأستاذ ناصرالدين سعيدوني احصائيات حول نسبة تمدرس أطفال الجزائريين مقارنة بأبناء الأوروبيين، فمن بين 68 ألف طفل متمدرس يوجد فقط 23823 طفل جزائري سنة 1898، و24975 طفل جزائري من بين 140551 طفل متمدرس في الجزائر سنة 1901⁽²⁷⁾، وفي سنة 1902 كان عدد التلاميذ 25.284، وعدد الأقسام 637⁽⁸⁵⁾، وقبل ثلاث سنوات من الحرب العالمية الأولى عدد أطفال الجزائريين في المدارس الفرنسية يقدر بهر 40778 من أصل 177757 طفل (29)، في حين أن الجزائريين يمثلون تسعة

أعشار سكان الجزائر، ورغم ذلك فتلك الاحصائيات مبالغ فيها وغير دقيقة ، فعمليات التفتيش لم تكن فحائية وإنماكانت رسمية، مما يجعل أغلب التلاميذ يرتادون المدرسة مواسم التفتيش.

إن هذه الاحصائيات التي قدمتها التقارير لا تأكد صحة الواقع، لأن نفس التقارير أقرّت بارتفاع نسبة الغياب «كانت نسبة تغيب التلاميذ جد مرتفعة، تفيد تقارير التفتيش بلغت نسبة الغياب 20.53% من مجموع التلاميذ المسجلين في المدارس الأهلية بعمالة الجزائر، و25.8% في قسنطينة؛ و26.32% في تيزي وزو ولا شك أن التلاميذ كانت تكتظ بالتلاميذ يوم حضور المفتش ثم تفرغ بعد ذلك» (30)، لأنه لا يوجد رغبة حقيقية من الادارة المحلية في تطبيق السياسة التعليمية.

حاولت الادارة الاستعمارية إصلاح المنظومة التعليمية في الجزائر نحاية العقد الأول من القرن العشرين، حيث اقترح السيد حاكسيه GASQUET في احتماع لجنة التعليم في 10 أوت 1909: إعادة مناقشة قانون التعليم الاجباري على مستوى البرلمان، وان تكون المدة القانونية لسن التعلم بين 6 و 13 سنة مع الأخذ في الاعتبار الحالات الاستثنائية، تكوين وتأطير جميع المعلمين بتفعيل المؤتمرات والندوات، التعاون مع الجمعيات في العملية التعليمية مثل جمعية علم النفس الطفولة، يجب أن تكون أساليب التعليم الابتدائي ملموسة وفعالة، كما يجب أن تعطى أهمية كبيرة لممارسة الرياضة البدنية (13) في المدرسة الابتدائية (النظافة والألعاب والجمباز)، وفيما يتعلق بالتربية الأخلاقية يجب علمنتها وإبعاد الدين في التدريس، وإحراء إصلاحات في برامج الفرنسية والتاريخ والجغرافيا والأعمال اليدوية (33)، ولهذا أخذ منحى التلاميذ الجزائريون في المدارس الفرنسية مشكلا تصاعديا، ففي سنة 1908 كان العدد حوالي 33.400 ؛ أي نسبة

254 08 العدد

47.200%، وارتفع العدد إلى 47.200 تلميذ سنة 1914 بنسبة 5% (33%) وارتفاع العدد يرجع إلى استحابة الجزائريون وتقبلهم التعليم الفرنسي من جهة والتطبيق الميداني لإحبارية التعليم، خاصة مع ظهور قانون التحنيد الاحباري، ورغبة فرنسا في تجنيد عدد أكبر من الجزائريين استعدادا للحرب العالمية الأولى.

1-2البرامج التعليمية:

إن محتوى الدروس المقدمة في المرحلة التحضرية والابتدائية متنوعة نذكر على سبيل المثال في مادة الجغرافيا يدرسون أنواع المجاري المائية وأنواع البحار وتضاريس سطح الأرض، وفي الحساب التدريب على العمليات الحسابية الأربعة من 1 إلى 20، وفي الرسم التعريف بالأشكال الهندسية البسيط مثل المربع والمستطيل والمثلث، وبالنسبة للطور الابتدائي تمارين في اللغة مثل التعريف بالفعلين المساعدين (Etre – Avoir)، وتصريفهما، الحروف الملحقة بالأسماء عند استعمالها في صيغة الجمع، وفي مادة الأخلاق يتم التركيز على الجوانب الايجابية في السلوك مثل: الجد، الوفاء، الاخلاص في العمل، وتقبيح الجوانب السلبية كالكسل (34)، كما تتناول دروس الأخلاق القوانين العامة المتحكمة في العمل والتضامن أي تلك القوانين التي تعتبر كل عمل نزيه شرفا"(35) وبالنسبة الفرنسي كالشجاعة، الوطنية، الصدق (36)، وقد وضعت هذه البرامج من أجل خدمة الاستعمار وتطبيق فكره في الجزائر.

وقد انتقد Compes في تقرير له طريقة تدريس المعلمين المساعدين والممرين "والتي تشبه الطريقة المتبعة في الزوايا والكتاتيب القرآنية التي تعتمد على الحفظ والذاكرة ففي مادة اللغة Langage ، وهي مادة أساسية في الطور التحضيري، كثير من المعلمين لا يعرفون تلقين اللفظة وتوصيلها لذهن التلميذ

بالشيء الملموس أو المحسوس، وآخرون يتوقفون طويلا عند القواعد النحوية المجردة والتوسع فيها مما يجعل التلميذ يشعر بالتيه والضياع وما ينجم عنه من إحباط والشعور باليأس، سجل أحد المفتشين في تقريره أن معلما في مدرسة مستغانم كرّس ساعة كاملة لشرح مختلف الاستعمالات لكلمة quelque أي بعض، لأطفال في المرحلة التحضيرية في مادة المطالعة التوضيحية فالشرح يدور حول قواعد اللغة بدل التركيز على شرح مدلولات الأشياء واستخراج من الكلمات المكونة للجملة معاني محددة تترسخ في الذاكرة"(37)

وبالنسبة لمرحلة التعليم الابتدائي الأساسي ؛ في مادة اللغة يتم التدريب على المحادثة كوصف مأدبة عشاء في إحدى المناسبات العائلية، كما يتم التدريب على استعمال الضمائر وبناء أنواع الجمل، وفي مادة الأخلاق تتمحور حول الطاعة والانضباط، وفي مادة التربية البدنية يتم تعريف التلاميذ بمؤسسات الدولة كالوالي العام ومجلس الحكومة، وفي مادة الجغرافيا يتم التعريف بالدول الأوروبية الكبرى، وفي مادة الحساب يرتقي التلميذ للتعرف على الكسور وفي الرسم على الأشكال الهندسية المركبة (38)، وقد تم التركيز في المناهج التربوية على ضرورة نشر وتعليم اللغة الفرنسية.

تخضع المدارس للتفتيش، ويتم تعيين المفتش بعد اجتياز مسابقة يشترط فيها أن لا يقل عمره عن 25 سنة، وأن يكون له معرفة باللغة العربية واللغة القبائلية، وأن تكون له خبرة لمدة عامين كمندوب للتفتيش، وبعد ذلك يمنح شهادة الكفاءة في التفتيش (⁽⁹³⁾)، وهذا يدل على الحرص الاستعماري في مراقبة المدارس وما مدى خدمتها للاستعمار، ويشرف على هذه المدارس معلمون فرنسيون، وقد نص المرسوم الرئاسي 15 ديسمبر 1906، فقد تضمنت المادة السادسة أن يكون مساعدي الادارة من الأهالي في المدارس الأهلية، ويحدد

عددهم في بلدية الحاكم العام (40)، وتتكلف المجالس المدرسية وبإشراف المفتش الرئيسي، في وضع قائمة للتلاميذ في سن الدراسة والتشاور حول أفضل الطرق لسير الدراسة بشكل عادي ومنتظم (41)، كما يشاركهم في ذلك المجلس البلدي وباستشارة أعيان البلاد.

فشلت سياسة التعليم الفرنسية في الجزائر بسبب العجز في وضع مخطط عام لها يتم تطبيقه بجدية على أرض الواقع، كما أن التعليم كان موجه لمناطق معينة ولفئة اجتماعية محدودة، ولم يكن وفقا لخطة محكمة تعتمد على المعطيات الواقعية فيقول شارل اندري جوليان: «عجز التدريس عن التزويد بمخطط واضح أو بمنهج فعال، ولم يتم فتح المدارس في الأماكن التي تأكد فيها نفعها بل في الأماكن التي أمكن فيها إقامتها؛ أي في البلديات المختلطة والبلديات الأهلية...فمن المفارقات الكبيرة أن يشرع في التعليم بداية من الجبليين الغلاظ والقاطنين في أبعد القرى عن المدن وعن مراكز الاستيطان عوض التعلق بالحضر الذين كانوا في احتكاك دائم مع تواجدنا» (42)، ورغم أن الاستعمار قبائل بعينها، فمثلا تیزی وزو من منطقة القبائل لم یکن بها سوی مدرسة، فیقول جولیان «إثر سنة 1882، تركز الجهد التعليمي في منطقة القبائل فكيف يمكن أن نتصور أن بلدية تيزي وزو المكتملة الوظائف والتي كانت تعد 30.000 من السكان الأهالي لم تكن في سنة 1907 تتوفر سوى على مدرسة واحدة مع قسمين تم إنشاؤها من طرف السلطة العسكرية في سنة 1860» (43)، ومعنى هذا أن إنشاء مدرسة كان يتطلب شروط الموالاة لفرنسا، فمعظم القبائل الموالية هي التي استفادت من التعليم قبل تعميمه فعليا بعد الحرب العالمية الأولى.

ومن القبائل التي استفادت من التعليم قبيلة مت وآيت يني وبني واغليس وبني يعلا «وهكذا تتحول قبيلة مت صدفة إلى قبيلة مستنيرة على غرار

آيت يني القبيلة الأكثر حظ في التمدرس في الجزائر، وعلى غرار بني واغليس (9مدارس فيها 22 قسما لمجموع 17.000 ساكن)، أو بني يعلا في قرقور (7 - 17.000) = 7 بلاد القبائل الصغرى (7 - 17.000) = 7 منذ (7 - 17.000) = 7 فالتعليم كان موجه لمناطق محددة إمّا لموالاتها للاستعمار أو من أجل إخضاعها فكريا ومعنويا.

2- الكتاتيب والصمود الثقافي:

2-1 واقع الكتاتيب:

ارتبطت الكتاتيب بالمساجد كما ارتبطت الزوايا بالطرق الصوفية، فإنشاء تلك المؤسسات التعليمية الصغيرة تاريخيا عبارة عن انشقاق عن المؤسسة الأم (المسجد)، فوظيفة الكتاتيب تحفيظ القرآن الكريم للأطفال وترتيله لهم، وقد دعت الحاجة لتأسيسها من أجل "تجنيب المساجد أوساخ الأطفال وضوضائهم والاحتفاظ بنقاوتها، وطهارتها و وقارها، وهذه الكتاتيب أحيانا بيوت منفردة وأحيانا مجموعات من البيوت، وقد تكثفت في عهد الاستعمار الفرنسي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين، كأسلوب لمواجهة سياسة التنصير والتمسيح والفرنسة وحماية الشخصية الجزائرية، ومقاومة سياسة التجهيل الفرنسية "(45)، فقد عوضت الكتاتيب انهيار المساجد رقم قلتها مقارنة بفترة قبل الاستعمار، لأن عدد معلمي القرآن تناقص بسبب تقلص مؤسسات تخريج حافظي القرآن.

أصبحت الكتاتيب رمز استمرار التعليم القرآني؛ "فكان الجزائريون يعتمدون على التعليم على ما كان يسمى بالكتّاب أو في البادية بالشريعة (46)، وقد شملت المبادئ المتلقات حفظ القرآن والكتابة والرسم القرآني وكذلك التربية الدينية وحفظ الأحاديث وأداء الصلوات وحسن الأخلاق، وذلك بوسائل تقليدية مثل اللوح والدواة وقلم القصب"(47)، وكان الطالب (معلم القرآن)

ينصت إلى قراءة الأطفال ثم يملي عليهم آيات يكتبونها مع حث الكبار على احترام قواعد الرسم الاملائي، كان تعليمهم مقتصر على ذلك، والفائدة التربوية الوحيدة هنا هي أن الأطفال يتعلمون الكتابة باللغة العربية أو بالنقل الصوتي للغة المنطوقة من غير مراعاة لأية قاعدة نحوية (48)، وهو المنهج المتبع في أغلب مناطق الجزائر.

إن المنهج المتبع في الكتاتيب يعتمد على التعليم الشفوي بقراءة القرآن من طرف المعلم وتكراره من طرف التلاميذ، بداية من تعليم الحروف (49) فيحلس الأطفال من مختلف الأعمار ذكورا وإناثا على الأرض في شكل دوائر نصفية، فيملي عليهم أجزاء من القرآن الكريم يكتبونها على ألواح خشبية مطلية بطين الصلصال، وأقلام من الخشب وصمغ مصنوع من الصوف المحروق، وبعد كتابته وتصحيحه في الفترة الصباحية يتمرن الأطفال على قراءته قراءة أولية، ثم يتلونه في المساء ويقرؤونه جهرا حتى يحفظونه ثم يمحونه في صباح اليوم الموالي، ويكتبون غيره وهكذا بصفة دورية حتى يأتون على كل سور القرآن وأحزابه (50)، ويبدأ الطفل بالحروف ثم الفاتحة ثم سورة الناس وما قبلها حتى يصل إلى سورة البقرة، فيكون قد أتم القرآن فيما يعرف بـ"الختمة" فيعمل والده حفلة يستدعى أقاربه ويكرم فيها التلميذ ومعلم القرآن.

يعطينا أحد الفرنسين صورة عن طريقة التعليم داخل الكتاتيب في وصفه وهو يشاهد معلم قرآن يدرس فيقول بولسكي: إن حصة الحفظ تجري في مدرسة (مكتب) صغير مفتوح عادة على الشارع، وكل المارة يشاهدون ما يجري، الأرض مغطاة بالحصير، والتلاميذ يجلسون عليها حفاة متربعين، ويقف المؤدب وسطهم بعصا في يده، وللتلاميذ ألواح خشبية يكتبون عليها بأقلام مبراة من القصب، وهم يكتبون من إملاء المؤدب، وبعد أن يطلع المؤدب على ما كتبوا

يقرأون جميعا بصوت عال، إن هناك الكثير من الضجيج في هذه المكاتب، وقلما يفقد المؤدب صبره، وله شخصية مهابة، والتلاميذ غالبا ما يظهرون الحماس والاهتمام، ثم أن الصياح والقراءة العالية تشغل التلاميذ عمّا يجري في الشارع وعن الزوار، إن هناك علاقة متينة وثقة متبادلة بين المؤدب والتلاميذ...وعلاقة الود والاحترام بين المؤدب والتلميذ تستمر مدى الحياة (51) ولا تنتهي بالخروج من المدرسة (52)، وهذه الصورة تنطبق على مختلف الكتاتيب في أنحاء الجزائر، لأن الوسائل التعليمة موحدة، وطريقة التدريس متوارثة من جيل لآخر.

2-2 الدعوة لإصلاح طرق التعليم في الكتاتيب:

ينتقد أبو يعلى الزواوي طريقة التعليم في الكتاتيب، ويقترح منهج آخر في التدريس فيقول: "أرى أن يجعل الأولاد المتعلمون طبقات على حسب الأسنان والإدراك أي قسما قسما ويكون تعلم الصغار من سبعة أعوام إلى اثنتي عشرة سنة مقتصرا على قراءة القرآن بالإملاء وكتابة على قاعدتنا في الألواح من خشب أو قصدير ، وكذلك العناية بالحفظ وصناعته لأنه معراج وسلم إلى الأدب واللغة العربية فيتمادون إلى حدّ البلوغ مع قواعد عربية ومسائل صرفية إلى دراسة الفقه والتوحيد والتفسير والتاريخ العام وسيرة النبيء صلى الله عليه وسلم وأصحابه والجغرافيا والإنشاء والحساب والفرائض والمعاني والبيان والمنطق إلى أن يبلغوا ثمانية عشر عاما من أعمارهم، فيزيدون سنة أو سنتين في الأصول والعلوم العالية ودراسة السياسة العامة الدولية فيمتحنون أثناء تلك المدة ويتخرج منهم أفراد يتولون الوظائف الدينية وغيرها"(53)، ولاشك أن هذا الاقتراح أحسن في تطوير منهجية التعليم داخل الكتاتيب لأنها تتم بشكل عشوائي يغيب فيها المنافسة والمستويات، ويتم تدريس الكل في قسم واحد قد يصل الفارق بين أصغرهم وأحرهم 20 سنة، وهذا ما يؤثر سلبا على العملية التعليمية.

لقد انتقد بشدة غي برفيليي منهج التعليم في الكتاتيب وغيرها من مؤسسات التعليم الاسلامي فقال: "كان التعليم التقليدي يعتمد على تلقين مضامين الوحي الإلهي باللغة المقدسة، أي اللغة العربية الكلاسيكية، ولقد أدى ذلك النمط التعليمي البالي إلى تقليص مجالات إعمال الفكر ومن ثمّة إلى تعتيم رونق الحضارة العربية الاسلامية التي أيقظت العالم المسيحي من سباته، فليس تم علم يستحق الذكر سوى تدريس القرآن والمواد المساعدة على فهمه وشرحه وتطبيقه، وأما عدا ذلك فزوائد عديمة القيمة "(54)، ورغم أن مهمة تخريج العلماء توكل إلى المساحد والمدارس والزوايا، فإن الكتاتيب هي القاعدة الأساسية لبث روح العلم في نفسية التلميذ، لكن تراجعها كان سبب الواقع الثقافي الذي آلت إليه الجزائر والعالم الاسلامي بصفة عامة، بل أن بعض الكتاتيب اقتصرت على تحفيظ بعض السور الصغيرة وآيات من القرآن لأداء الصلاة، وقل الاهتمام بطلب العلم حتى في العلوم الدينية.

ومما زاد الوضع أكثر تدهورا أن معلمي القرآن لا يحفظون كل القرآن فضلا عن أحكامه ورواياته، وأصبحت مهنة طالب (معلم القرآن) مقصد الأغلبية من أجل الاسترزاق في زمن الاستعمار وما يرادفه من كلمة الجاعة والحرمان، ولهذا لا نستغرب من تصريح لوروي بوليو L.beaulieu سنة 1886 الذي قال فيه أن معلمي المدارس القرآنية جهلة تقريبا، وهم لا يعرفون إلا القراءة والكتابة (55) ويصف كامبون حالة المعلمين في خطاب له أمام مجلس الشيوخ بتاريخ 19 جوان 1894 فيقول: " إننا نرى رجال فقراء، نصف عراة، غريب أمرهم يجوبون المدن والبوادي، ويعيشون بما يتصدق عليهم الناس، ويعلمون القرآن، هؤلاء الأشخاص يحتاطون بشهرة قدسية لا تزول عنهم ما داموا يكنون لنا العداوة والبغضاء "(56)، فالمعلمون الذين يحفظون بعض سور القرآن فقط يلجؤون

للأرياف للإشراف على المصلى وتحفيظ ما حفظوا من القرآن، والقداسة التي تحيط به قد لا تمنح لعالم متفقه في مدينة، فيلجأ له السكان في الفتوى والتبرك وحتى التداوي بالرقية الشرعية التي أصبحت تحت مسميات عديدة.

2-3 السياسة الاستعمارية اتجاه المدارس القرآنية:

حاول الاستعمار القضاء على الكتاتيب والتعليم القرآني بصفة عامة واستبداله بالتعليم الفرنسي؛ فيقول لويس رين: "في مجال التعليم، تحدف جهودنا منذ 1830 للحد من التعليم القرآني واستبداله تدريجيا بمجانية التعليم أكثر عقلانية، وأكثر ملاءمة، وفوق كل هذا يكون أكثر فرنسيا المرققة، لأن تلك المؤسسات وإن كان مردودها ضعيف بسبب ظروفها المالية الصعبة، فهي في نظر الاستعمار عقبة تعيق المشروع الاستعماري، ولهذا خصصت الادارة الاستعمارية مبلغ قليل موجه للمؤسسات الدينية الاسلامية ضمن ميزانية المؤسسات الدينية، فهو ضعيف جدا مقارنة بالمؤسسات الدينية الأخرى المسيحية واليهودية؛ والجدول التالي (58) يوضح ذلك:

معدل الانفاق	قيمة الانفاق	عدد الأفراد (نسمة)	المذاهب
(الفرنك)	الفرنسي		
2,93	920.100	310.000	الكاثوليك
11,08	83.100	7.500	البروتستانت
0,731	26.100	35.665	اليهود
0,076	216.340	2.842.497	المسلمين

وهناك إحصائيات أخرى لسنة 1906؛ فكان مبلغ الانفاق على المسيحية هو 337.000 فرنك، والإسلام 31.000 فرنك، والإسلام واليهودية ألحاكم العام جونار الذي اهتم بالمؤسسات الدينية الاسلامية قليلا مقارنة بالولاة الذين سبقوه، فيذكر المهدي بوعبدلي أن ميزانية

كافة الوظائف الشرعية والدينية في مدينة الجزائر قدرت ب60 ألف فرنك سنة 1892، في حين كانت تصل في العهد العثماني إلى سبعة ملايين فرنك للعاصمة وأربعين مليون للجزائر كلها(60)، والقيمة المخصصة للمسلمين مخصصة فقط لتسديد رواتب الموظفين من مفتين وأئمة وغيرهم، بينما لم يكلف الاستعمار نفسه عناء ترميم المؤسسات الدينية الاسلامية فضلا عن بناء مؤسسات جديد رغم الأموال الضخمة التي يجمعها من الضرائب.

لم تكتف الادارة الاستعمارية بالتضيق المالي على الكتاتيب، بل أخضعتها ومختلف المؤسسات التعليمية إلى الرقابة والتفتيش بموجب قانون 30 أكتوبر 1886، وأكد على ذلك المرسوم الوزاري 15 ديسمبر 1906، وتخضع للرقابة فيما يتعلق النظافة والصرف الصحي والالتزامات المفروضة، والمعلومات المقدمة (61)، كما أن للحاكم صلاحيات تحديد عددها (62)، وبالتالي فإنشاء كتّاب يتم بترخيص من الادارة الاستعمارية، كما منعت من ممارسة عملها فترة التدريس في المدارس الفرنسية الموجهة للأهالي.

وفي ختام هذه الدراسة نقول: أغلب أبناء الجزائريون توجه للمدارس القرآنية رغم السياسة الاستعمارية في استقطاب أبناء الجزائريين، فهناك فئة قليلة من تعلمت في المدارس الفرنسية قبل بداية الحرب العالمية الأولى، وهذه الفئة هي أبناء القياد والعمال في الادارة الاستعمارية أو له علاقة مباشرة بالاستعمار، ومع تراجع عدد الكتاتيب والمدارس القرآنية داخل المجتمع الجزائري في نفق من الجهل وصل إلى أرقام قياسية.

⁽¹⁾ جمال (قنان)، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص91.

Guy Perville, les étudiants algériens de l'université française 1880-1962, Edition Casbah, Algérie, 2004, P18.

شارل روبير (أحرون)، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 615.

(4) جمال (قنان)، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار، المرجع السابق، ص74-75.

(5) عبدالحميد (زوزو)، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2010، ص230.

(6) المرجع نفسه، ص230.

⁽⁷⁾Linda Lehmil, « L'édification d'un enseignement pour les indigènes: Madagascar et l'Algérie dans l'Empire français », Revue Labyrinthe, N 24, Hermann-France, 2006, P105.

(8) جمال (قنان)، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار، المرجع السابق، ص84. (9) Combes (M), Instruction publique, Revue algérienne et tunisienne de législation et de jurisprudence, N° 09 publiée par l'École de droit d'Alger, 1893, P.52

(10)Ibid, P 47-48.

(11) Ibid. P P48-50.

(12) Ibid, P50.

(13) جمال (قنان)، التعليم الأهلي في الجزائر في العهد الاستعماري، المرجع السابق، ص96-

(¹⁴⁾ المرجع نفسه، ص97. (¹⁵⁾ المرجع نفسه، ص97.

(16) أحمد (منور)، أحمد (منور)، الأدب الجزائري باللسان الفرنسي؛ نشأته وتطوره وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص.66.

(¹⁷⁾الطاهر (زرهوني)، الطاهر (زرهوني)، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، د.ت، ص15.

(18) المرجع نفسه، ص18. (19) جمال (خرشي)، جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830-1962، دار القصبة للنشر، 2009، ص360.

1906, P373.

(²⁰) المرجع نفسه، ص361.

(²¹⁾ مصطفى (زايد)، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962–1980). ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص110.

(22)Barbedette (M), Rapport au nom de la commission des finances chargée d'examiner les projets budgétaires votes par les délégations financières, conseil supérieur de l'Algérie, Alger, 1906, P 15.

⁽²³⁾Coppolani Xavier et Octave Depont, les confréries Religieuses musulmanes, Alger, 1897, P243.

(²⁴⁾شارل روبير (أجرون)، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، <u>المرجع السابق</u>، ص946. (²⁵⁾ شارل روبير (أجرون)، الجزائر المسلمون وفرنسا، ج2، <u>المرجع السابق،</u> ص542. (²⁶⁾ المرجع نفسه، ص682.

ناصر الدين (سعيدوني)، الجزائر منطلقات وآفاق؛ مقاربات للواقع الجزائري من خلال 34. مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 2000، ص34. [28] Jonnart (M.C), Exposé de la situation générale de l'Algérie, Imprimeur du gouvernement général, Alger,

(²⁹⁾ناصر الدين (سعيدوني)، الجزائر منطلقات وآفاق؛ مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 2000، ص34. أمارل روبير (أجرون)، الجزائر المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص953.

(31) أوصت العديد من التقارير والدراسات الطبية على ضرورة تفعيل الأنشطة الرياضية في مناهج التعليم، ومنها دراسة الطبيب بمستشفى قسنطينة هنري مالبوت الذي أشار إلى الأنشطة الرياضية وتأثيرها على صحة الانسان والوقاية من الأمراض خاصة للأطفال وأوصى بإدراجها في مناهج ومقررات التدريس، مستشهدا بأن الرومان انتبهوا مبكرا لفائدة الرياضة على جسم الانسان فشيّدوا الملاعب لممارسة مختلف الألعاب الرياضية. ينظر:

Henri Malbot, <u>L'art D'élever les enfants en Algérie,</u> Constantine- Algérie, 1899, P78-79.

(32)GASQUET (M), «commission de l'allègement et de l'adaptation des programmes», Bulletin de l'Amicale des

membres de l'enseignement des indigènes de l'Algérie, 4^{me} année, Nº 12, 1909, P 09-11.

(33)Guy Perville, les étudiants algériens de l'université française 1880-1962, op.cit, P18.

(³⁴⁾ جمال (قنان)، التعليم الأهلي في الجزائر في العهد الاستعماري، <u>المرجع السابق،</u> ص94.

(³⁵⁾غي (برفيليي)،النحبة الجزائرية الفرانكفونية 1880-1962، تر: حاج مسعود وآخرون، دار القصية للنشر، الجزائر، 2007، ص 35.

(³⁶⁾ جمال (قنان)، التعليم الأهلي في الجزائر في العهد الاستعماري، المرجع السابق، ص94.

(³⁷⁾ المرجع نفسه، ص86.

(38) المرجع نفسه، 94. (39) ينظر المادة 58:

(39)Décret du 15 décembre 1906, Bulletin de l'Amicale des membres de l'enseignement des indigènes de l'Algérie, 2me année, No2, 1907, P19-20.

(40)Ibid, P12.

(41) ينطر المادة 8 من المرسوم الرئاسي 15 ديسمبر 1906:

Décret du 15 décembre 1906, Bulletin de l'Amicale des membres de l'enseignement des indigènes de l'Algérie, op.cit, P12.

شارل روبير (أحرون)، الجزائر المسلمون وفرنسا، ج 2 ، المرجع السابق، ص $^{(42)}$.

(⁴³⁾المرجع نفسه، ص571.

(⁴⁴⁾ المرجع نفسه، ص572.

(⁴⁵⁾يحي (بوعزيز)، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 129.

(⁴⁶⁾تختلف اسمه من منطقة إلى أخرى، وله تسميات عديدة منها: المسيّد ، وفي بعض مناطق الجنوب الجزائري تسمى المحضرة، أقربيش ..وهي عبارة عن مدرسة صغيرة مهمتها تحفيظ القرآن الكريم والقراءة والكتابة.

(47) شخوم (السعدي)، «التعليم التقليدي في الجزائر نحاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين»، الملتقى الوطني الأول حول التعليم في الجزائر أثناء الاحتلال 1830-1962،

المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، عنابة-الجزائر، يومى 14-15 جوان 2009، ص44.

.583 المرجع السابق، ص.48 المخائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص.49) Mercier (E), Question indigène en Algérie au commencement du xx^e siècle, Augustin challamel, Paris, 1901, P184.

(50) يحي (بوعزيز)، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، المرجع السابق، ص129. هناك مقولة مأثورة عندنا متداولة: "من علمني حرفا صرت له عبدا"، ومن بين العادات أن الطالب المتعلم الذي يزاول دراسته في الزاوية، بعد رجوعه يزور معلمه الأول بعد زيارة والده، ويدعو له في كل دعاء "اللهم أغفر لنا ولوالدنا ولمشايخنا ولمن له الحق علينا، ولجميع المسلمين والمسلمات" في الدعاء المتداول.

(52) أبوالقاسم (سعدالله)، تاريخ الجزائر الثقافي، ج03، المرجع السابق، ص41.

(53) أبو يعلى (الزواوي)، <u>تاريخ الزواوة</u>، مراجعة وتعليق: سهيل الخالدي، ط01، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2005، ص152.

(⁵⁴⁾ غي (برفيليي)، المرجع السابق، ص23-24.

(55) أبوالقاسم (سعدالله)، تاريخ الجزائر الثقافي، ج03، دار الغرب الاسلامي، بيروت-لبنان، 1998، ص51.

(⁵⁶⁾ محفوظ (سماتي)، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، تر: محمد الصغير بناني وعبدالعزيز بوشعيب، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص211.

⁽⁵⁷⁾ Louis Rinn, marabouts et khouans étude sur l'islamen en Algérie, Adolphe Jourdan, Alger, P05.

(58)</sup>Ibid. P13.

(59) كريم (ولد النبية)، الجزائريون والإدارة المحلية الاستعمارية في عمالة وهران 1866–1947، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الجيلالي ليابس-سيدي بلعباس، 2005–2006، ص327.

(⁶⁰⁾المهدي (البوعبدلي)، تاريخ المدن، جمع وإعداد: عبدالرحمن دويب، ط01، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص76.

(61) ينظر المادة 48:

Décret du 15 décembre 1906, Bulletin de l'Amicale des membres de l'enseignement des indigènes de l'Algérie, op.cit, P18.

Ibid, P19. :56 ينظر المادة ⁶²⁾